المعركة مستمرّة ضدّ الثقافة والإعلام تحت الاحتلال

طارق الدليمي

عام ٢٠٠٤ كتب الإعلاميُّ جون بيلغر، في كتابه **لا تقل لي أكاذيب**، أنه التقى فريقًا إعلاميّاً سوڤييتيّاً في زمن الغلاسنوست كان يقوم بجولةٍ في الولايات المتحدة. وقد نقل إليه انطباعًا أنّ الصحافة الأميركيّة تلتزم بمواثيق الدولة أكثر ممّا يحدث في الاتحاد السوڤييتيّ. وقد درس هذه الظاهرةَ نيكولاي لانين في كندا عام ٢٠٠٧، وكان ضابطًا إعلاميّاً في الجيش السوڤييتيّ في أفغانستان، واستنتج أنّ تغطية الإعلام الأميركيّ والمتعاون معه للحرب على العراق سنة ٢٠٠٣ كانت فضيحةً سياسيّةً قبل أن تكون جريمةً أخلاقيّة. ويركّز هذا الإعلاميُّ على موقف العناصر العراقيّة المعارضة لنظام صدّام حسين داخل أميركا وإنكلترا تحديدًا، وكيف أنها انجرفتْ مع الأكاذيب الأميركيّة وراحت تردّدها ليلَ نهارَ من أجل التخلّص من الديكتاتوريّة ولو كان الثمن هو احتلال العراق وتحطيمه. والطريف أنّ أحد الكتّاب العراقيين، وهو من جماعة فخري زنكنة، أورد في حديثٍ خاصّ هذه الانطباعات حين قارن عملَه السابقَ في وكالة نوڤوستي بعمله الحاليّ في القسم الإعلاميّ لفضائيّة «الحرّة» الأميركيّة. والحقّ أنّ التمترسَ وراء روح «ثقافة الأجنبيّ،» ومشاعرَ الدونيّة، وعقدةَ الخواجا، هي التفسيرُ الأوليُّ لانتقال عتاة الإعلام العراقيّ التابع لقيادة عزيز محمّد ـ فخري زنكنة من شكلهم السوڤييتيّ السابق إلى شكلهم الأميركيّ الحاليّ.

بيْد أنّ العامل السياسيّ هو المحفّزُ الرئيسُ لهذه الاستدارة الإعلاميّة ـ السياسيّة. ويضاف إلى ذلك العامل أنّ هذه النُّخَب عملتْ فترةً طويلةً بانضباطيّةٍ ذليلةٍ تحت رحمة السطوة الحزبيّة وقراراتها التعسفيّة؛ وعندما سنحتْ لها الفرصةُ بعد تفسّخ الحزب الشيوعيّ العراقيّ في بداية التسعينيّات، وتساوق ذلك مع أحداث الكويت، انفرط زمامُ ارتباطاتها التقليديّة. بل يمكن القولُ إنها ساهمتْ في تفعيل موقف التلاقي أولاً، والمتعاونِ لاحقًا، مع الخطّة الأميركيّة لحصار العراق تمهيدًا لغزوه واحتلاله.

تشير الوقائعُ المفصّلة لتاريخ الحزب الشيوعيّ في تلك المرحلة إلى الحمّى العالية التي أصابت جسمَ المثقفين هناك، وإلى تحوّلهم بيادقَ مأجورةً في يد الشركات الإعلاميّة المرتبطة بأجهزة المؤسّسة الأميركيّة وفروع نشاطاتها المختلفة. وقد استمرّ هذا «التعاونُ» على كلّ المستويات حتى الغزو والاحتلال وإلى الآن. وما الحملة الإعلاميّة التي تشنّها «مؤسّسةُ المدى» وجريدة **المدى** اليوميّة بخصوص «الاجتثاث» إلاّ جزءٌ من الخطّة الأميركيّة الاحتلاليّة، التي تعبّر عن نفسها بما يسمّى «العمليّة السياسيّة.» وتقود زعانفُ زنكنة حاليّاً حملةَ الاجتثاث لكلّ مَن يقف في وجه ترشيح جلال الطالباني لرئاسة الدولة تحت سنابك الأجنبيّ.

إنّ التاريخ الإعلاميّ لفخري زنكنة يتساوى ويتكافل مع تاريخه السياسيّ منذ كان مشرفًا على جريدة **طريق الشعب** في السبعينيّات، وفي ذروة تحالف الحزب الشيوعيّ بقيادة عزيز محمّد وحزب البعث الحاكم بقيادة النائب صدّام حسين. ولا غرو أنّ هذا التحالف غير المقدّس شُيّد على جماجم مئات المناضلين من كوادر الحركة الوطنيّة العراقيّة المعادية للديكتاتوريّة السابقة. وكان دورُ زنكنة والجماعة المتصلة به هو التسويقَ اليوميَّ لجرائم النظام على أنها إنجازاتٌ تاريخيّةٌ في الطريق إلى بناء الاشتراكيّة في العراق. إنّ شعبنا لا ينسى أبدًا شخصيّاتٍ من نمط محمد الخضري ومتّى هندو وناجي العقابي وفؤاد الركابي وستّار خضير، ناهيك بالمئات الذين استُشهدوا تحت التعذيب أو بواسطة الاغتيالات في العراق وخارجه من نمط المناضليْن عادل وصفي وتحسين الشيخلي. بل إنّ **طريق الشعب** كانت لها وظيفةٌ مركزيّةٌ في حثّ الشعب على محاربة «الجيْب العميل» في شمال العراق بقيادة الحركة الكرديّة عام ١٩٧٥، أو على القتال المباشر ضدّ انتفاضة «خان النصّ» الشيعيّة لكونها حركةً «طائفيّةً رجعيّةً عفنة» تحرّكها الأوساطُ الإيرانيّةُ والسعوديّة.

والحقّ أنّ الحلقات الإعلاميّة (بقيادة زنكنة) التي كانت تنفّذ أغراضَ الديكتاتوريّة هذه هي نفسُها التي بادرتْ إلى استعمال الأساليب عينِها خارج العراق بعدما استنفدها النظامُ الديكتاتوريّ سياسيّاً وإعلاميّاً. وكانت أهدافُها الجديدة هي كلّ العناصر الوطنيّة والتقدميّة خارج الحزب أو داخله من التي لا تنسجم مع خطّ الشلّة المركزيّ أو تناهض سلوكها السياسيّ أو الشخصيّ. ولمّا كانت هذه الشلّة قد خضعتْ في الشتات إلى قوانين التحالف غير المبدئيّة، ولأنها تنكّرتْ لكلّ قيم الحزب التاريخيّة المجيدة وهرولتْ وراء المصالح الضيّقة النرجسيّة للصفوة المستبدّة التي تتحكّم بمفاصل الحزب ونشاطاته، فاننا نجد أنها لم تختلفْ في ممارساتها عن أيّ سلطةٍ سياسيّةٍ طاغية.

لقد حصلتْ أحداثٌ بشعة في الفترات السابقة، وكانت وقائعُ «بشت آشان» من أكثرها دمويّةً. وهناك تفاصيلُ مشينةٌ عن الدور المهمّ الذي قام به [...] في هذه الوقائع، والتهادن المخزي لقيادة [...] في التعامل معها إلى الآن. وهذا ما يفسّر، في رأيي، الدعوى التي رفعها زنكنة على الكاتب القدير والناشر العروبيّ الديمقراطيّ سماح إدريس، واطّلعنا مؤخّرًا على نتيجتها المؤسفة.

لقد تعلّمنا من خلال تجاربنا الشائكة، ومن خلال الثقافة ومعاركها التاريخية المهمّة، أنّ «القانونيّ» هو الغلافُ الحقيقيّ «للسياسيّ» في سياق النضال ضدّ انتهاكات الدولة وبطشها، وأنّ «السياسيّ» عنوانٌ فريدٌ لتعديل «القانونيّ.» وها نحن قد وضعنا اليدَ على الحامض النوويّ للمسرحيّة التي افتعلها زنكنة في لبنان لمعاقبة إدريس لأنّه كان الأوضحَ والأنصعَ في فضح «العمليّة السياسيّة» [...]. فلقد كانت «العمليّة السياسيّة» عام ٢٠٠٧ (زمنَ كتابة إدريس لافتتاحيّته الشهيرة في

الآداب) في ذروة مأزقها، وكانت «الاندفاعة» هي الخطّة التي وضعتها إدارةُ بوش والجنرال پيترايس من أجل تطهير بغداد وقتل الآلاف وتشريد الملايين من سكّانها وتغيير طابعها الديموغرافيّ لتَسهل السيطرةُ عليها. ومن دون ذلك، بحسب كلمات سعد إسكندر، مسؤولِ الأرشيف العراقيّ، لا يمْكن حكمُ بغداد والعراق معًا.

من هنا أساند الزميل سماح إدريس، وأطلب فتح ملفّ هذه الأحداث من أجل الاستمرار في الدفاع عن الحريّة والعدالة لكلّ الشرفاء، وفي المقدّمة شعوبُنا المغدورةُ التي تكتوي بعذاباتٍ يوميّةٍ لا تصدَّق من قِبل حكّام الاحتلال والمتعاونين معه. وليكن مثلنا القول المأثور: «إنّ طواحينَ التاريخ تطحن ببطء، ولكنّ طحنها ناعمٌ ودقيق.»

سياسيّ وكاتب عراقيّ،
رسالة شخصيّة، ٢٠١٠/٣/١٥

❖ ❖ ❖

قضيّة الآداب؟ بل «قضيّة آداب»!

طلال يحفوفي

ذاتَ يوم شرّفني المرحوم الدكتور سهيل إدريس بمرافقته خلال جولته الأخيرة في الإمارات العربيّة المتّحدة استنهاضًا لأصدقاء مجلة الآداب التي كانت ـ وما زالت ـ تترنّح تحت ضغوط العجز الماليّ. كنتُ أعمل يومها إعلاميّاً في الإمارات قبل عودتي إلى بيروت، فكتبتُ عمودًا في مجلة **زهرة الخليج** عنوانُه: «أنقِذوا الآداب من قلّتها.» وأشرتُ في سياق النصّ إلى أنّني لا أعني بـ «القلّة» العثرةَ الماليّة، وهي أول ما قد يتبادر إلى الذهن، بل قصدتُ قلّة آداب (بمعنى قلّة الأدب) التي زادت هيمنتُها على الساحات كلِّها، سياسيّةً واجتماعيّةً وفنيّةً وثقافيّةً، بحيث إنّ ميزانيّة ألبوم غنائيّ واحد من ألبومات «الطقش والفقش» تكفي ـ ويا لخجلي ـ لتمويل مجلةٍ ثقافيّةٍ عدّة سنوات.

واليوم، وكأنه لا تكفي الآداب (بمعنييها) محنتها، حتى انقلبَ عليها مريدون سابقون يضغطون لإقفالها لأنّها تكاد تكون آخرَ متراسٍ ثقافيّ لعيونٍ عربيّةٍ تقاوم المخرزَ الأميركيّ. وهي التي تصدّت لأشرس معارك التغريب، رافعةً رايةَ اللغة القوميّة العربيّة، بحثًا ونقدًا وإضاءةً وتبنّيًا لمبدعين تحوّلوا عبر منبرها إلى قاماتٍ عملاقةٍ أعادت كتابةَ النهضة العربيّة شعرًا ونثرًا منذ الخمسينيّات وحتى اليوم.

نعم، نقولها اليومَ من جديد: هذه ليست «قضيّة الآداب» بل «قضيّة آداب» [...]، ويجب أن تُنقلَ من محكمة المطبوعات إلى شرطة الآداب!

ويا صديقي سماح،

صحيح أنّ الذي «يتلقّى العصيَّ ليس كمن يَعدّها،» غير أنّ الشجرة المثمرة هي أكثر الشجرات التي تُرشق بالحجارة. وفي مطالعة محامي فخري كريم القضائيّة نفسِها أكثرُ من عبارةٍ تؤكّد أهميّةَ مجلةِ الآداب وخطورةَ دورِها في تحريك الرأي العام العربيّ وتوجيهه.

إعلاميّ لبنانيّ،
موقع sawtak.com

❖ ❖ ❖

مؤتمر تضامنيّ في دار الآداب

عُقد في ٢٠١٠/٣/١١ لقاءٌ تضامنيّ مع مجلّة الآداب ورئيس تحريرها ومديرها المسؤول. وتوافد حشد من الكتّاب والصحافيين والفنّانين والقادة والناشطين السياسيين إلى مكاتب دار الآداب في ساقية الجنزير في بيروت. في المؤتمر، الذي أدارته د. رانية المصري، الناشطةُ السياسيّة وأستاذةُ البيئة في جامعة البلمند، عَرض إدريس القضيّة منذ بداياتها. تلت ذلك كلماتٌ لكلّ من: جورج عازار (نصّ كلمته في الصفحة التالية) باسم الحملة التضامنيّة مع مجلة الآداب، والصحافيّ والكاتب في جريدة **السفير** نصري الصايغ، ورئيس حركة الشعب النائب السابق نجاح واكيم، ورئيس اتحاد الكتّاب اللبنانيين غسان مطر، ورئيس المجلس الوطنيّ في الحزب الشيوعيّ اللبنانيّ موريس نهرا، والروائيّ وعضو المكتب السياسيّ في الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين